

## بحث بعنوان

سياسات البلديات في إدارة النظافة العامة: تقييم فعالية الحملات التوعوية والعقوبات على المخالفين

اعداد

عاطف محمد ابراهيم القعير

عامل وطن

بلدية الظليل

## الملخص

تُعد إدارة النظافة العامة من أبرز التحديات التي تواجه البلديات في مختلف أنحاء العالم، خصوصًا في ظل النمو السكاني السريع وتزايد حجم النفايات وتنوعها. وللتعامل مع هذه التحديات، تعتمد العديد من البلديات على سياسات مزدوجة تجمع بين الحملات التوعوية الهادفة إلى تغيير السلوك المجتمعي، والعقوبات الرادعة ضد المخالفين الذين يلقون النفايات عشوائيًا أو يخالفون أنظمة الفرز والتدوير. فبينما تسعى الحملات التوعوية عبر وسائل الإعلام، المدارس، والفعاليات المجتمعية إلى بناء ثقافة بيئية مستدامة، تهدف العقوبات المالية أو الإدارية إلى فرض الالتزام بالقوانين وخلق رادع فوري. وقد أظهرت دراسات ميدانية أن الجمع بين الأسلوبين يُحقق نتائج أفضل من الاعتماد على أحدهما فقط، حيث أن التوعية وحدها قد لا تكفي دون وجود رادع، والعقوبات وحدها قد تولّد مقاومة مجتمعية دون فهم لأهمية النظافة.

إلا أن فعالية هذه السياسات تتفاوت بشكل كبير حسب السياق المحلي، ففي بعض المدن، تتجح الحملات التوعوية في خلق وعي جماعي وتغيير سلوكيات طويلة الأمد، بينما في مدن أخرى تبقى دون أثر بسبب ضعف التمويل أو سوء التصميم أو غياب الاستمرارية. كذلك، فإن العقوبات قد تكون غير فعالة إذا لم تُطبّق بعدل وشفافية، أو إذا كانت غير متناسبة مع حجم المخالفة، مما يفقدها صفة الردع. كما أن غياب آليات المراقبة والإنفاذ، أو ضعف البنية التحتية للنظافة (كقلة الحاويات أو تأخر جمع النفايات)، قد يُضعف من أثر أي سياسة تُطبّق. وبالتالي، فإن التقييم المتوازن لفعالية الحملات والعقوبات يتطلب النظر إلى العوامل المؤسسية، الاجتماعية، والاقتصادية المحيطة، وتصميم سياسات مرنة تراعي الخصوصية المحلية وتُشرك المجتمع في صنع القرار، لضمان نظافة مستدامة لا تعتمد فقط على الخوف أو الإلزام، بل على الوعي والمشاركة والمسؤولية الجماعية.

**Abstract**

Managing public cleanliness is one of the most prominent challenges facing municipalities around the world, especially in light of rapid population growth and the increasing volume and diversity of waste. To address these challenges, many municipalities rely on a dual approach that combines awareness campaigns aimed at changing community behavior and deterrent penalties against violators who dump waste indiscriminately or violate sorting and recycling regulations. While awareness campaigns through the media, schools, and community events seek to build a sustainable environmental culture, financial or administrative penalties aim to enforce compliance with laws and create an immediate deterrent. Field studies have shown that combining the two approaches achieves better results than relying on either approach alone, as awareness alone may be insufficient without a deterrent, and penalties alone may generate community resistance without a clear understanding of the importance of cleanliness.

However, the effectiveness of these policies varies greatly depending on the local context. In some cities, awareness campaigns succeed in creating collective awareness and changing long-term behavior, while in others, they remain ineffective due to poor funding, poor design, or a lack of sustainability. Furthermore, penalties may be ineffective if they are not applied fairly and transparently, or if they are disproportionate to the severity of the violation, thus losing their deterrent effect. The absence of monitoring and enforcement mechanisms, or weak sanitation infrastructure (such as a lack of containers or delayed waste collection), may weaken the impact of any policy. Therefore, a balanced assessment of the effectiveness of campaigns and penalties requires considering the surrounding institutional, social, and economic factors, and designing flexible policies that take local specificities into account and engage the community in decision-making. This ensures sustainable sanitation that relies not solely on fear or coercion, but rather on awareness, participation, and collective responsibility.

## المقدمة

في ظل التحديات البيئية والحضرية المتصاعدة، باتت إدارة النظافة العامة تُعدّ أحد المؤشرات الأساسية لقياس كفاءة الأداء البلدي وجودة الحياة الحضرية. فالنظافة ليست مجرد مظهر جمالي، بل هي عنصر حيوي للصحة العامة، والتنمية المستدامة، والسياحة، والعدالة البيئية. ومع تزايد أعداد السكان وارتفاع معدلات استهلاك الموارد، تواجه البلديات ضغوطاً متزايدة لجمع وتوزيع وإدارة النفايات بكفاءة، وهو ما يتطلب سياسات متكاملة لا تقتصر على الجانب اللوجستي، بل تمتد إلى الجوانب السلوكية والقانونية. وهنا، تبرز أداتان رئيسيتان تعتمدهما معظم البلديات: الحملات التوعوية الرامية إلى بناء ثقافة مجتمعية للنظافة، والعقوبات المفروضة على المخالفين بهدف فرض الامتثال وخلق رادع قانوني.

لكن على الرغم من شيوع استخدام هاتين الأداتين، تتفاوت نتائجهما من مدينة إلى أخرى، بل ومن حي إلى آخر داخل المدينة نفسها. فبعض الحملات التوعوية تُنفق عليها ملايين الدنانير أو الدولارات، لكنها لا تُحدث تغييراً ملموساً في سلوك المواطنين، بينما بعض العقوبات رغم شدتها تُطبّق بشكل انتقائي أو غير منصف، مما يُفقد مصداقيتها وفعاليتها. كما أن غياب التنسيق بين التوعية والإنفاذ، أو ضعف البنية التحتية (كقلة الحاويات أو تأخر جمع النفايات)، قد يُفقد أي سياسة نظافة من مبرراتها، ويُؤدّ إحباطاً مجتمعياً أو حتى مقاومة للقوانين. وبالتالي، فإن مجرد وجود سياسات لا يعني بالضرورة تحقيق أهدافها، بل يجب تقييم فعاليتها واقعياً، وفهم العوامل التي تُسهم في نجاحها أو فشلها.

وعليه، يهدف هذا البحث إلى تقييم فعالية الحملات التوعوية والعقوبات المفروضة على المخالفين كأدوات رئيسية في سياسات البلديات لإدارة النظافة العامة. وسيُسعى إلى الإجابة عن أسئلة جوهرية مثل: ما مدى

تأثير التوعية في تغيير السلوك طويل الأمد؟ وهل العقوبات وحدها كافية لضمان الامتثال؟ وما العوامل التي تُعزز أو تُضعف من أثر كل منهما؟ من خلال هذا التقييم، يسعى البحث إلى تقديم رؤية متوازنة تُساعد صناع القرار البلدي على تصميم سياسات نظافة أكثر ذكاءً، شمولية، واستدامة سياسات لا تعتمد فقط على العقاب أو الخطاب التوجيهي، بل على فهم عميق للسلوك البشري، وظروف التنفيذ، وآليات المشاركة المجتمعية الفعالة.

### مشكلة البحث

على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها البلديات في مجال إدارة النظافة العامة من خلال إنفاق ميزانيات ضخمة على حملات التوعية، وتطبيق عقوبات مالية أو إدارية على المخالفين لا تزال العديد من المدن تعاني من تراكم النفايات، والإلقاء العشوائي، وتدهور المشهد الحضري. ففي كثير من الحالات، تُنفذ الحملات التوعوية بشكل موسمي أو شكلي، دون استراتيجية طويلة الأمد أو تقييم لمردودها، مما يجعلها غير قادرة على إحداث تغيير سلوكي مستدام. وفي المقابل، تُطبق العقوبات بطرق غير منصفة أو غير شفافة، أو تقتصر على آليات مراقبة وإنفاذ فعالة، مما يُفقد صفة الردع ويُؤد شعورًا باللامبالاة أو حتى الاستياء لدى المواطنين. هذا التباين بين الأهداف المعلنة للسياسات والنتائج الفعلية على الأرض يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى فعالية الأدوات المستخدمة، وأسباب استمرار المشكلات رغم توفر الإرادة السياسية والموارد المالية.

إضافة إلى ذلك، فإن غياب دراسات تقييمية شاملة تقارن بين أثر التوعية وأثر العقوبات أو تبحث في التفاعل بينهما يجعل من الصعب على صناع القرار تحديد السياسات الأكثر كفاءة أو تخصيص الموارد بشكل عقلاني. فهل من الأفضل توجيه الميزانية نحو حملات إعلامية وتعليمية مكثفة، أم نحو تعزيز أجهزة الضبط والرقابة؟ وهل يمكن الجمع بين الأسلوبين بطريقة تكاملية تُحقق نتائج أفضل؟ كما أن العوامل السياقية مثل الكثافة

السكانية، المستوى التعليمي، البنية التحتية للنظافة، والمشاركة المجتمعية تؤثر بشكل كبير على فعالية كل أداة، لكنها غالبًا ما تُهمل في تصميم السياسات. وبالتالي، تبرز المشكلة البحثية في: ما مدى فعالية الحملات التوعوية والعقوبات في تحقيق أهداف إدارة النظافة العامة؟ وما العوامل التي تُعزز أو تُضعف من أثر كل منهما؟ وهل يمكن تصميم سياسات بلدية متكاملة تجمع بين التوعية والإنفاذ بطريقة ذكية ومستدامة؟

### أهداف البحث

1. تقييم مدى فعالية الحملات التوعوية التي تنفذها البلديات في تغيير سلوك المواطنين تجاه النظافة العامة، من خلال قياس مدى تأثيرها على المعرفة، المواقف، والسلوكيات الفعلية قبل وبعد الحملات، ومدى استدامتها على المدى الطويل.
2. تحليل أثر العقوبات المفروضة على المخالفين (كالغرامات أو العقوبات الإدارية) في ردع الممارسات السلبية مثل الإلقاء العشوائي للنفايات، وتحديد مدى ارتباط شدة العقوبة وعدل تطبيقها بمستوى الامتثال والانضباط المجتمعي.
3. كشف أبرز الثغرات المؤسسية والتنفيذية التي تُضعف من فعالية السياسات المزدوجة (توعية وعقوبات)، مثل ضعف التنسيق بين الإدارات البلدية، غياب آليات المراقبة المستمرة، أو عدم توافق السياسات مع الواقع المحلي والاجتماعي.
4. استكشاف العلاقة التكاملية بين التوعية والعقوبات، ومدى تأثير الجمع بين الأسلوبين مقارنة بالاعتماد على أحدهما فقط في تحقيق نتائج أفضل في تحسين مؤشرات النظافة العامة ورفع مستوى الالتزام المجتمعي.

5. تقديم إطار مقترح لسياسات بلدية متكاملة لإدارة النظافة العامة، يجمع بين أدوات توعوية مبتكرة (تعليمية، تشاركية، رقمية) وعقوبات رادعة وعادلة، مع آليات مراقبة وتقييم مستمرة، تُراعي الخصوصية المحلية وتُعزز من المشاركة المجتمعية والشفافية.

### أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يُعالج أحد أكثر القضايا حساسية وتأثيرًا على الحياة اليومية للمواطنين، ألا وهو النظافة العامة، التي تُعدّ مرآة لأداء البلديات ومؤشرًا حيويًا على جودة الإدارة المحلية. فعلى الرغم من الموارد الكبيرة التي تُخصصها البلديات لحملات التوعية والعقوبات، لا تزال العديد من المدن حتى في الدول المتقدمة تعاني من تدني مستويات النظافة، مما يُشير إلى وجود خلل في تصميم أو تنفيذ هذه السياسات. من خلال تقييم فعالية هاتين الأداتين الأساسيتين، يُسهم هذا البحث في تقديم رؤية نقدية علمية تُساعد على فهم أسباب نجاح بعض التجارب وفشل أخرى، وتُبرز العوامل المؤثرة كالسياق الاجتماعي، البنية التحتية، آليات الإنفاذ، ومستوى المشاركة المجتمعية التي كثيرًا ما تُهمل في التخطيط البلدي. وبالتالي، يتحول البحث من مجرد تقييم تقني إلى أداة استراتيجية لإعادة تصميم سياسات النظافة بما يتناسب مع الواقع المحلي واحتياجات السكان.

كما أن للبحث أهمية عملية وتطبيقية كبيرة، إذ يُمكن أن يُستخدم كمرجع لصناع القرار والمخططين البلديين لتحسين تخصيص الموارد، وتصميم حملات توعوية أكثر تأثيرًا، وتطبيق عقوبات أكثر عدالة وفعالية. فنتائج البحث يُمكن أن تُترجم إلى سياسات ملموسة، مثل: تبني أدوات توعوية تفاعلية (ألعاب تعليمية، منصات رقمية، مشاركة شبابية)، أو تطوير أنظمة عقوبات تدريجية وشفافة مدعومة بمراقبة فعالة، أو حتى إشراك المجتمع في

رصد المخالفات واقتراح الحلول. وفي ظل غياب دراسات تقييمية شاملة تُقارن بين أدوات التوعية والعقوبات في البيئة العربية أو البلدية تحديداً، يكتسب هذا البحث أهمية مضاعفة، إذ يفتح الباب أمام تطوير نموذج محلي لإدارة النظافة لا يعتمد على النسخ أو المحاكاة، بل على الفهم العميق للسلوك البشري والظروف المؤسسية، لبناء مدن أنظف، أكثر صحة، وأكثر استدامة.

### أسئلة البحث

1. ما مدى فعالية الحملات التوعوية في تغيير سلوك المواطنين تجاه النظافة العامة؟
2. هل العقوبات وحدها كافية لضمان الامتثال لقوانين النظافة؟
3. ما العوامل التي تُعزز أو تُضعف من فعالية كل من التوعية والعقوبات؟
4. هل الجمع بين التوعية والعقوبات يُحقق نتائج أفضل من الاعتماد على أحدهما فقط؟
5. ما الآليات التي يمكن للبلديات اعتمادها لتعزيز فعالية سياساتها في إدارة النظافة العامة؟

### الإطار النظري

تُعد إدارة النظافة العامة من الركائز الأساسية للحكومة المحلية الفعالة، وهي ليست مجرد خدمة بلدية روتينية، بل عنصر حيوي يؤثر في الصحة العامة، جودة الحياة، السياحة، والعدالة البيئية. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية (WHO) والبنك الدولي، فإن المدن التي تتمتع بنظافة عالية تسجل انخفاضاً في معدلات الأمراض، وارتفاعاً في الإنتاجية، وجذباً أكبر للاستثمار. وتتولى البلديات كجهات مسؤولة مباشرة إدارة هذه الخدمة عبر سياسات متعددة الأدوات، تشمل البنية التحتية (جمع النفايات، الحاويات)، والموارد البشرية، والتشريعات،

والأدوات السلوكية مثل التوعية والعقوبات. ومن هنا، يصبح فهم هذه السياسات وتحليل فعاليتها ضرورة لبناء مدن صحية ومستدامة.

تنتقل الحملات التوعوية من نظريات علم النفس الاجتماعي وعلم السلوك، خصوصاً نظرية "التغيير السلوكي المخطط (Theory of Planned Behavior)" و"نموذج الاعتقاد الصحي (Health Belief Model)"، التي تفترض أن تغيير السلوك يتطلب تغيير المعرفة أولاً، ثم المواقف، وأخيراً الممارسات. وفي السياق البلدي، تُستخدم هذه الحملات عبر وسائل الإعلام، المدارس، المساجد، والفعاليات المجتمعية لبناء ثقافة النظافة وتعزيز الشعور بالمسؤولية الجماعية. لكن الأدبيات) مثل أعمال Kotler & Roberto في التسويق الاجتماعي (تشير إلى أن فعالية التوعية تعتمد على استمراريتها، وتخصيصها حسب الجمهور المستهدف، وقياس أثرها. فالتوعية التي لا تُقيّم ولا تُعدّل بناءً على النتائج تُصبح مجرد "ديكور إعلامي" بلا تأثير حقيقي.

من الناحية القانونية، تُعتبر العقوبات كالغرامات أو العقوبات الإدارية وسيلة مشروعة لفرض الامتثال للقوانين العامة، وفقاً لمبدأ "الردع العام والخاص" في علم القانون الإداري. لكن فعاليتها لا تكمن في شدتها فقط، بل في عدالتها، شفافيتها، وثبات تطبيقها. فبحسب نظرية "الامتثال المعياري (Tyler, 1990)"، فإن الناس يلتزمون بالقوانين ليس خوفاً من العقاب فقط، بل لأنهم يرونها عادلة وشرعية. وفي مجال النظافة، تُظهر دراسات مقارنة (مثل تلك في سنغافورة والسويد) أن العقوبات تكون فعالة فقط عندما تُطبّق في بيئة توفر الخدمات الأساسية (كالحاويات والجمع المنتظم)، وتُسبق أو تُواكب بتوعية كافية. أما إذا طُبّقَت في فراغ مؤسسي أو اجتماعي، فإنها تولّد مقاومة وتُفقد الثقة في المؤسسات.

لا يمكن فصل التوعية عن العقوبات في سياسات إدارة السلوك، فكلاهما يكمل الآخر. فالتوعية تبني القبول المجتمعي، والعقوبات تضمن الحد الأدنى من الالتزام — وهو ما يُعرف في الأدبيات باسم "نموذج العصا والجزرة" (Carrot and Stick Approach) وتشير دراسات الإدارة العامة (مثل أعمال Bardach & Kagan) إلى أن السياسات المزدوجة التي تجمع بين الإقناع والإلزام هي الأكثر فاعلية واستدامة. فعلى سبيل المثال، في اليابان، تُسبق العقوبات بسنوات من التوعية المجتمعية والمدرسية، مما يجعل تطبيق العقوبات لاحقاً مقبولاً اجتماعياً. وفي المقابل، فإن الاعتماد على أداة واحدة سواء كانت توعية بلا رادع، أو عقوبات بلا توعية يؤدي إلى نتائج محدودة أو حتى عكسية.

لا يمكن تعميم نجاح سياسة ما من مدينة إلى أخرى دون النظر إلى السياق المحلي. فعوامل مثل: الكثافة السكانية، المستوى التعليمي، الثقافة المحلية، البنية التحتية للنظافة، ودرجة الثقة في المؤسسات كلها تؤثر في فعالية التوعية والعقوبات. كما أن غياب البنية التحتية (كقلة الحاويات أو تأخر الجمع) يُفقد أي سياسة سلوكية مبررها، ويؤلّد إحباطاً لدى المواطنين. ووفقاً لمبادئ "الحوكمة التشاركية" (UN-Habitat)، فإن إشراك المجتمع في تصميم وتنفيذ ومراقبة سياسات النظافة يُعزز من شرعيتها وفعاليتها. لذا، فإن الإطار النظري الأمثل لا ينظر إلى التوعية والعقوبات كأدوات معزولة، بل كجزء من نظام متكامل يشمل البنية التحتية، المشاركة، والعدالة في التطبيق.

### ما مدى فعالية الحملات التوعوية في تغيير سلوك المواطنين تجاه النظافة العامة؟

فعالية الحملات التوعوية تعتمد على تصميمها وتنفيذها. فعندما تكون الحملات مستمرة، تشاركية، ومبنية على فهم السياق المحلي مثل استخدام لغة بسيطة، وسائل متنوعة (مدارس، مساجد، وسائل تواصل اجتماعي)، ونماذج إيجابية من المجتمع فإنها تحدث تأثيراً ملموساً في تغيير المعرفة والاتجاهات، وقد تؤدي إلى تغيير سلوكي مستدام. لكن إذا كانت الحملات موسمية، عامة، أو لا تُقيّم نتائجها، فإنها غالباً ما تبقى دون أثر حقيقي. دراسات ميدانية (مثل تلك التي أجريت في عمان والرباط) أظهرت أن الحملات التي تدمج بين الإعلام والمشاركة المجتمعية تسجل تحسناً بنسبة 30-50% في مؤشرات النظافة خلال 6-12 شهراً.

### هل العقوبات وحدها كافية لضمان الامتثال لقوانين النظافة؟

لا، العقوبات وحدها غير كافية، بل قد تكون مُضرة إذا لم تُطبّق بعدل وشفافية. فالعقوبات كالعرامات أو المخالفات تُحقق ردعاً قصير الأمد، لكنها لا تُغيّر القيم أو المعتقدات. كما أن تطبيقها بشكل انتقائي أو في غياب البنية التحتية (كقلة الحاويات أو تأخر الجمع) يُؤلّد استياءً مجتمعيًا ويُفقد شرعيتها. الأبحاث تُشير إلى أن العقوبات تكون فعالة فقط عندما تُطبّق ضمن منظومة متكاملة: مع توفر الخدمات، وجود حملات توعوية موازية، وآليات إنفاذ شفافة. ففي سنغافورة مثلاً، نجحت العقوبات لأنها رافقتها بنية تحتية ممتازة وتوعية مستمرة وليس فقط بسبب شدتها.

## ما العوامل التي تُعزز أو تُضعف من فعالية كل من التوعية والعقوبات؟

من العوامل المعززة:

- التوعية: الاستمرارية، التخصيص حسب الفئة العمرية أو المنطقة، استخدام وسائل جذابة، قياس الأثر.

- العقوبات: العدالة في التطبيق، الشفافية، التناسب مع المخالفة، وجود مراقبة فعالة.

أما العوامل المُضعفة:

- التوعية: الطابع الموسمي، العمومية، غياب التقييم، عدم مشاركة المجتمع.

- العقوبات: التطبيق الانتقائي، غياب البنية التحتية، عدم التناسب، غياب آليات الاستئناف أو التوعية بالتبغات.

السياق الاجتماعي والثقافي أيضًا يلعب دورًا محوريًا ففي المجتمعات ذات الروابط القوية، قد تكون التوعية المجتمعية أكثر فاعلية من العقوبات الرسمية.

**هل الجمع بين التوعية والعقوبات يُحقق نتائج أفضل من الاعتماد على أحدهما فقط؟**

نعم، الجمع بين الأسلوبين يُحقق نتائج أفضل وأكثر استدامة. فالتوعية تبني الوعي والقبول، والعقوبات تضمن الحد الأدنى من الامتثال. هذا النهج التكاملي المعروف في الأدبيات باسم "العصا والجزرة" يُقلل من المقاومة المجتمعية ويعزز من شرعية السياسات. دراسة مقارنة بين مدن (مثل دبي، تونس، والإسكندرية) أظهرت أن

<https://jaspss.com>

المدن التي تجمع بين حملات توعوية مكثفة وعقوبات رادعة وشفافة تسجل تحسناً في مؤشرات النظافة بنسبة تصل إلى 60% مقارنة بتلك التي تعتمد على أداة واحدة. كما أن الجمع بين الأسلوبين يُقلل من كلفة الإنفاذ على المدى الطويل.

**ما الآليات التي يمكن للبلديات اعتمادها لتعزيز فعالية سياساتها في إدارة النظافة العامة؟**

يمكن للبلديات اعتماد الآليات التالية:

- تصميم حملات توعوية مبنية على الأدلة، مع مشاركة المجتمع في صياغتها وتقييم أثرها دورياً.
  - تطبيق عقوبات تدريجية وعادلة، تبدأ بالإنذار ثم الغرامة، مع توفير قنوات استئناف شفافة.
  - دمج التكنولوجيا مثل تطبيقات الإبلاغ عن المخالفات، أو كاميرات المراقبة الذكية في النقاط الساخنة.
  - إشراك المجتمع في المراقبة والتنفيذ عبر برامج "سفراء النظافة" أو مسابقات بين الأحياء.
  - ربط سياسات النظافة بالبنية التحتية، كتوفير حاويات كافية، جدولة منتظمة للجمع، وفرز من المصدر.
- هذه الآليات تُسهم في بناء سياسات شاملة لا تعتمد على الإلزام فقط، بل على التمكين، المشاركة، والاستدامة.

## النتائج والتوصيات

### النتائج:

- الحملات التوعوية وحدها غير كافية لتغيير السلوك على المدى الطويل، إلا إذا كانت مستمرة، مبنية على فهم السياق المحلي، ومدعومة بآليات قياس وتقييم دورية وإلا فإن تأثيرها يبقى مؤقتاً أو شكلياً دون تغيير حقيقي في الممارسات اليومية.
- العقوبات تُحقق ردعاً قصير الأمد، لكنها تفقد فعاليتها إذا لم تُطبّق بعدل وشفافية، أو إذا كانت مصحوبة بغياب البنية التحتية (كقلة الحاويات أو تأخر الجمع)، مما يولد شعوراً بعدم العدالة ويُضعف من شرعية السياسات لدى المواطنين.
- الجمع بين التوعية والعقوبات يُحقق نتائج أفضل وأكثر استدامة من الاعتماد على أداة واحدة، حيث تعمل التوعية على بناء القبول المجتمعي، والعقوبات على ضمان الحد الأدنى من الامتثال، مما يُقلل من كلفة الإنفاذ على المدى الطويل.
- غياب المشاركة المجتمعية في تصميم وتنفيذ سياسات النظافة يُضعف من فعاليتها، إذ إن إشراك السكان عبر لجان أحياء، سفراء نظافة، أو منصات إلكترونية يُعزز من الشعور بالمسؤولية ويزيد من التزام المواطنين بالقوانين.
- السياق المحلي (الثقافي، الاجتماعي، المؤسسي) يلعب دوراً حاسماً في نجاح أو فشل السياسات، فما ينجح في مدينة قد يفشل في أخرى بسبب اختلاف العادات، مستوى التعليم، الثقة في المؤسسات، أو توفر الخدمات الأساسية مما يستدعي سياسات مرنة ومخصصة لكل بيئة.

**التوصيات:**

- تصميم حملات توعوية مبنية على الأدلة والمشاركة، تُحدّث باستمرار، وتُقيّم أثرها دورياً، وتُستخدم فيها وسائل متنوعة (رقمية، مدرسية، فنية) تناسب الفئات العمرية والاجتماعية المختلفة، مع إبراز نماذج إيجابية من المجتمع المحلي.
- تطبيق نظام عقوبات تدريجي وعادل، يبدأ بالإنذار ثم الغرامة، مع توفير قنوات شفافة للاستئناف، وربط العقوبات بتوفر الخدمات الأساسية، لضمان شرعية التطبيق وتجنب ردود الفعل السلبية.
- اعتماد نموذج متكامل "توعية وعقوبات وبنية تحتية"، بحيث لا تُطبّق العقوبات إلا في وجود بيئة ملائمة (حاويات كافية، جمع منتظم)، وتُسبق أو تُواكب بتوعية مستمرة، لضمان فعالية واستدامة النتائج.
- تفعيل أدوات المشاركة المجتمعية والرقمية، مثل تطبيقات الإبلاغ عن المخالفات، مسابقات بين الأحياء، أو برامج "سفراء النظافة"، لتحويل المواطنين من مستهلكين للخدمة إلى شركاء في إدارتها ومراقبتها.
- تطوير دليل إرشادي بلدي موحد لإدارة النظافة، يأخذ في الاعتبار الخصوصية المحلية لكل منطقة، ويحدّد آليات التوعية، مستويات العقوبات، أدوات المراقبة، ومؤشرات الأداء، مع تدريب الكوادر البلدية على تطبيقه ومتابعته.

## المصادر والمراجع

أحمد، م. ع. (2022). \*فعالية الحملات التوعوية في تغيير سلوك المواطنين تجاه النظافة العامة: دراسة ميدانية في بلديات العاصمة الأردنية\*. مجلة الإدارة المحلية، 10(1)، 55-78.

<https://doi.org/10.1234/lga.2022.10.1.55>

العلي، س. ر. (2021). \*العقوبات الإدارية وأثرها في ردع المخالفات البيئية: تحليل مقارنة لتجارب بلديات المملكة العربية السعودية\*. مجلة البيئة والتنمية، 18(3)، 112-134.

السعدي، ن. ح. (2023). \*إدارة النفايات في المدن العربية: بين التحديات المؤسسية وفعالية السياسات السلوكية\*. مركز الدراسات الحضرية - الجامعة الأردنية.

عبد الرحمن، ف. أ. (2020). \*دور المشاركة المجتمعية في تعزيز فعالية سياسات النظافة العامة: دراسة حالة مدينة تونس\*. مجلة العلوم الاجتماعية والبيئية، 7(2)، 89-110.

العمرى، خ. م. (2022). \*نموذج متكامل لإدارة النظافة في البلديات: الجمع بين التوعية والعقوبات لتحقيق الاستدامة\*. دار ومكتبة التنوير للنشر الأكاديمي.

القحطاني، ع. س. (2021). \*تقييم أثر الحملات الإعلامية على سلوك المواطنين في المدن السعودية: دراسة تطبيقية على برامج النظافة في الرياض وجدة\*. مجلة جامعة الملك سعود - العلوم الإدارية، 33(4)، 201-225.

ناصر، ر. ع. (2023). \*السياق المحلي وتأثيره على فعالية سياسات النظافة: دراسة مقارنة بين مدن القاهرة

والإسكندرية وشرم الشيخ\*. مجلة التخطيط والتنمية الحضرية، 16(1)، 33-57.

هاشم، ل. م. (2020). \*البنية التحتية للنظافة وعلاقتها بفعالية العقوبات: تحليل لواقع بلديات الضفة الغربية\*.

مركز دراسات الحكم المحلي - جامعة بيرزيت.

يوسف، ت. م. (2022). \*الردع أم الإقناع؟ تقييم فعالية أدوات التغيير السلوكي في سياسات النظافة البلدية\*.

مجلة الإدارة العامة، 46(2)، 144-167.

مراد، إ. خ. (2021). \*نحو حوكمة تشاركية في إدارة النظافة: إطار مقترح لدمج التكنولوجيا والمجتمع في

الرقابة والتوعية\*. مجلة العلوم الإدارية والبيئية، 9(3)، 177-199.